الأمم المتحدة

E/CN.5/2008/NGO/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 November 2007
Arabic
Original: French

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السادسة والأربعون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من رابطة الحق في الطاقة من أجل المستقبل، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2008/1.

071207 071207 07-61273 (A)

بيان

١ - تمثل العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع بالفعل أفضل وسيلة يتبعها بلد أو منطقة ما للخروج من براثن الفقر والحد جذرياً من حالات العوز، وفقاً للالتزام الذي تعهدت به البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠.

غير أن هذه الإرادة مهما كان نُبلها تظل أمنية بعيدة المنال إذا لم تقرر تلك البلدان ذاتها بموجب التزامها تكملتها بعدد معين من القرارات الملموسة. وأحد هذه القرارات يبدو لنا أساسيا بل ذا أولوية وهو:

توافر فرص الحصول على الطاقة وبصفة خاصة الكهرباء.

وبالتأكيد يمكننا العيش بدون كهرباء ... وقد أثبت أسلافنا ذلك .... لكن اختيار هذا المسار يعني الإنكار التام للأهداف الإنمائية للألفية.

وبدون الطاقة سيكون من الصعب بل من المستحيل الوفاء بمتطلبات توفير حياة لائقة وإتاحة التعليم والتغذية والصحة والحماية الصحية والحصول على مياه الشرب والصرف الصحي والاتصالات وما إلى ذلك.

٢ - ولتحقيق التنمية الاقتصادية، يحتاج البلد إلى قاعدة للطاقة تكفي لإنشاء الهياكل الأساسية وتشغيلها. وتظهر هذه الحالة في عدد من البلدان التي تعتبر ناشئة، وهي حالة تجعل سكان تلك البلدان يعيشون في ظروف بائسة كما تشير إليه إحصاءات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي تلك البلدان، تؤدي إتاحة الطاقة للجميع أو زيادة كثافة الطاقة إلى تحسين النشاط الاقتصادي اللامركزي وبالتالي العمالة ولا سيما العمالة المنتجة. والآثار الناجمة عنها متعددة ومتنوعة.

٣ - ويؤدي نمو النشاط الاقتصادي بفضل مد شبكات الكهرباء في منطقة ما على الفور إلى توفير فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والحِرف اليدوية المحلية، الأمر الذي كثيراً ما يؤدي إلى تخليص النساء والأطفال من مهمتي البحث عن الحطب للتدفئة أو جلب الماء. ويمكن بمجرد مد هذه الشبكات الاستفادة من الوقت لممارسة نشاط اقتصادي آخر إضافة إلى تعليم الأطفال مما يسهل في النهاية الحصول على العمل!

ويسهم توفير فرص العمل في قطاع إنتاج الطاقة نفسه ولا سيما قطاع الكهرباء في التطور التكنولوجي في البلدان والمناطق المعنية بفضل المعارف والدراية التقنية التي يحتاج إليها هذان القطاعان. وإذا ما اقترن مد شبكات الكهرباء بعملية حكيمة لنقل التكنولوجيات،

وقدمت الشركات تدريبا مناسبا ويتيح الإلمام بهذه التكنولوجيات، فإن ذلك سيخلق مصدراً للمهارات والدراية في هذا المجال على المستوى المحلي.

٤ - ومقترحنا الداعي إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، بدعم من الشركات مع تعهدها بالتزامات أخلاقية، يحقق مكسبا مزدوجا على صعيد العمالة. فهو يفضي إلى خلق الأنشطة وفرص العمل للعمال المهرة في البلدان الناشئة، ويسمح في آن واحد للشركات في البلدان الصناعية بالاستفادة بطريقة غير مباشرة من زيادة في أنشطتها وبالتالي زيادة فرص العمل. وأخيراً يساهم تزويد منطقة جغرافية ما بشبكات الكهرباء في الحد من تدفق المهاجرين منها وإليها كذلك. وبالتالي، فإن تشجيع التنمية المحلية يحد من الهجرة من الأرياف إلى التجمعات في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية التي يعم فيها العنف والبطالة. وإتاحة الطاقة للجميع هي وسيلة فعالة وسلمية تمكن السكان من الاستقرار في مناطقهم الأصلية.

وينتج عن مد شبكات الكهرباء آثار متعددة منها: تقليص الضغط على المناطق الحضرية الكبرى وفي الوقت ذاته توطين السكان في مناطق عمل طبيعية. وثمة أثر إيجابي أيضاً يتمثل في الكفاح للتصدي لتغير المناخ وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال اتباع سياسة طوعية للوصول إلى استخدامات الطاقة والتحكم فيها.

٥ - وتقترح رابطة الحق في الطاقة، بفضل شبكتها القوية التي تضم ٧٠٠ منظمة في ٧٠ بلدا بها ما يزيد على ٦٠ مليون عضوا، جعل توفير الطاقة للجميع شرطا أساسيا، وقد وضعت خطة عمل لهذه الغاية، تتمحور حول: الأهداف الإنمائية للألفية وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك المجتمع المدني في جميع مراحل التنمية.